

**أثر محددات نمو القروض في مؤشرات المتانة المالية**  
**دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**  
**The impact of loan growth determinants on financial strength**  
**indicators an analytical study of a sample of private banks listed in the**  
**Iraq Stock Exchange**

أ.م.د. امير علي خليل

Professor Assistant Dr. Ameer Ali Khaleel

جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد

Karbala University - College of  
Administration and Economics- Iraq-  
Karbala

ameer.ali@uokerbala.edu.iq

م.م. سليم رشيد عيود فياض

Saleem Rasheed Aboud Fayyad

جامعة وارث الأنبياء - كلية الإدارة والاقتصاد

Warith Al-Anbiyaa University - College of  
Administration and Economics- Iraq - Karbala  
Saleem.ra@uowa.edu.iq

**المستخلص:**

هدفت الدراسة لتحقيق اختبار تأثير محددات نمو القروض المتمثلة بـ (نسبة النمو في الودائع، ونسبة الودائع على الموجودات، ونسبة حقوق المالكين على الموجودات) في مؤشرات (المتانة المالية) لعينة من المصارف الخاصة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتمثلت مشكلة البحث في النمو المفرط في القروض يؤدي إلى عدم استقرار البنوك، وتحديدًا ارتفاع مخاطر الائتمان، العبارة الأدق هي اهتماما أصحاب المصالح في مدى تحقيق إدارات المصارف للسلامة المالية والمتانة المالية لها، حيث تعتبر القوة المالية مؤشرا هاما في الآلية المصرفية، وتلعب دورا مهما في تجنب حدوث أزمات مالية، فضلا عن كفاءة الموارد الاقتصادية، لأفضل ان تقول المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. اعتمدت الدراسة على البرنامج الإحصائي (SPSS). لاختبار فرضية البحث، توصل البحث إلى نتيجة مفادها ان محددات نمو القروض لها اثر دال احصائيا في المتانة المالية، وخلص البحث بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة ان يكون للمصارف إلمام كافي لمحددات نمو القروض ومدى التأثير في المتانة المالية.

(كلمات مفتاحية): نسبة نمو الایداعات، الودائع، نسب الرسملة، كفاية رأس المال، الرافعة المالية، الربحية، إدارة الموجودات.

**Abstract:**

The study aimed to test the effect of the determinants of loan growth represented by (the growth rate in deposits, the percentage of deposits on assets, and the percentage of owners' rights on assets) on the indicators of (financial strength) for a sample of Iraqi private banks listed in the Iraq Stock Exchange. The problem of the research was the excessive growth in loans that leads to instability of banks, and specifically the rise in credit risk. Avoiding financial crises, as well as the efficiency of economic resources, is best said by private banks listed on the Iraq Stock Exchange. The study relied on the statistical program (SPSS). To test the research hypothesis, the research concluded that the determinants of loan growth have a statistically significant effect on financial strength, and the research concluded with many recommendations, the most important of which is the need for banks to have sufficient knowledge of the determinants of loan growth and the extent of their impact on financial strength.

(keywords): deposit growth rate, deposits, capitalization ratios, capital adequacy, financial leverage, profitability, asset management.

**1-المقدمة:**

يؤدي النظام المصرفي دوراً مهماً في تمويل النمو الاقتصادي، وان الأزمة المصرفية قد تدفع الاقتصاد بأكمله إلى الركود، إن عواقب الأزمة المالية العالمية في عام 2008 هي دليل واضح حيث تسلط الضوء على أهمية الحفاظ على نظام مصرفي آمن وسليم، ان الإفراط في الإقراض هو مصدر قلق كبير، انما توسع المصرف في الائتمان دون ضمانات حقيقية يؤدي الى عدم قدرة المقرض على السداد ويؤثر بشكل كبير على أداء المصارف، و نظراً لكونها أيضاً نشاطاً تجارياً يهدف إلى الربحية، فإن لدى المصارف سبباً قاطعاً لتوسيع أنشطة الإقراض الخاصة بها، حيث يمكن أن تساعد القروض المصرفية الشركات في الحفاظ على العمليات وتوسيعها، وتحقيق الأرباح وبالتالي تعزيز نمو الاقتصاد. نتيجة لذلك، سيكون لدى المصارف الظروف لمواصلة أنشطتها بثبات وفعالية وتقليل المخاطر. ومع ذلك في حالة قيام المصارف بتوسيع إقراضها بقوة تظهر مخاوف بشأن ضعف الأداء. وعلى الرغم من وجود أنظمة

إدارة مختلفة، فإن المصارف تشبه الشركات الأخرى حيث تزيد المخاطر لكسب المزيد من الأرباح، وبالتالي خلق المزيد من المشاكل المحتملة. وبناءً عليه، فإن خطورة نمو القروض قد جذبت انتباه الباحثين وفي دراسة شاملة إلى حد ما لنمو القروض اكتشفت أنه في معظم البلدان الرئيسية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تسبب النمو المرتفع للقروض في مخاطر أكبر للمصارف في السنوات اللاحقة. وفقا لما تقدم يقسم البحث الى أربع مباحث فالأول يتعلق بمنهجية الدراسة والثاني

ي الإطار النظري للدراسة بينما الثالث الجانب التطبيقي واختتم البحث بالمبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

## المبحث الأول:

### 2. منهجية البحث

#### 1.2 مشكلة البحث:

التساؤل الرئيسي (هل ان محددات نمو القروض تؤثر في المتانة المالية للمصارف التجارية عينة البحث؟) ويندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى تأثير نمو القروض على مؤشر العائد على الموجودات
2. ما مدى تأثير نمو القروض على مؤشر العائد على حقوق الملكية
3. ما مدى تأثير نمو القروض على مؤشر المصروفات التشغيلية على الموجودات
4. ما مدى تأثير نمو القروض على مؤشر كفاية رأس المال
5. ما مدى تأثير نمو القروض على مؤشر الرافعة المالية

#### 2.2 أهداف البحث:

ويسعى البحث من خلال ذلك إلى تحقيق العديد من الأهداف هي:

- 1-تسليط الضوء على علاقة نمو القروض بالمتانة المالية للمصارف التجارية.
- 2-تقديمها أطارا نظريا ومنهجي فكري يحدد اتجاهات الدراسات القادمة في نفس الموضوع.
- 3-تشخيص مدى تأثير ومساهمة محددات "نمو القروض" في "المتانة المالية" في المصارف الخاصة.
- 4-فحص محددات نمو القروض والتحقيق في آثار ارتفاع مستوى نمو القروض على المتانة المالية.

#### 3.2 فرضيات البحث: يرتكز

البحث على فرضية رئيسية التي من شأنها تحقيق أهدافها واختبار مخططها الفرضي وهي كالآتي: - (لا يوجد إثر ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض ومؤشرات المتانة المالية)، وتتفرع منها عدة فرضيات فرعية:

1. لا يوجد أثر ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض على مؤشر ROA
2. لا يوجد أثر ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض على مؤشر ROE
3. لا يوجد أثر ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض على مؤشر المصروفات التشغيلية الى الموجودات
4. لا يوجد أثر ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض على مؤشر كفاية رأس المال
5. لا يوجد أثر ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض على مؤشر الرافعة المالية

#### 4.2 أهمية البحث:

ان أهمية هذه البحث للمصارف (التجارية العراقية الخاصة) لغرض الاستفادة من النتائج المتحصل عليها في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية.

#### 5.2 مجال البحث :

يمثل مجال البحث المصارف الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية العراقية الاهلية.

#### 6.2 حدود البحث:

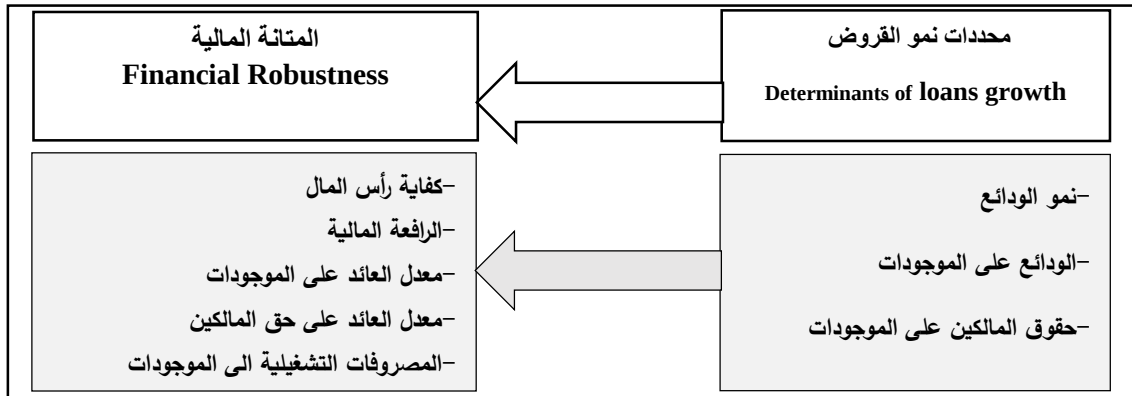
- 1-الحدود المكانية: المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
- 2-الحدود الزمانية: الفترة الزمنية للمدة (2006-2021)

#### 7.2 مجتمع البحث وعينته:

تتكون العينة التي تم استخدامها في بحثنا من المصارف الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية الاهلية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (ISX) من إجمالي (130) مصرف مدرج منها 47 مصرف تمثل القطاع المصرفي لارتباطها بمتغيرات البحث ولأهمية هذا القطاع في تعزيز الاقتصاد الحقيقي ولما يعانيه القطاع من تدهور حاليا، وقد تم استبعاد المصارف التي لديها سنوات مفقودة على مدى 16 سنة تمتد من عام 2006

إلى 2021. وبعد تطبيق المحددات أعلاه، اختير عينة مختارة من المصارف الخاصة (مصرف الشرق الأوسط، ومصرف الائتمان ومصرف موصل للتنمية والاستثمار). تم جمع البيانات الخاصة بالميزانية العمومية وكشف الدخل فضلاً عن البيانات خارج هذه الكشوفات من نشرات سوق العراق للأوراق المالية والهيئة العراقية للأوراق المالية والبنك المركزي العراقي. وتم اختيار هذا القطاع بسبب ان يتم تمثيل موضوع البحث بشكل أوضح من القطاعات الأخرى.

**8.2 نموذج البحث:**



شكل (1-1) نموذج البحث  
المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على متغيرات البحث

### المبحث الثاني:

### 3. الجانب النظري

#### 1.3 محددات نمو القرض:

إن التنبؤ بنمو القروض في الاقتصاد هو عملية شاقة حيث أن نمو الإقراض لا يعتمد فقط على تفاعلات المشاركين في السوق ولكن أيضاً على اللوائح المفروضة على السوق من قبل السلطات المالية أو سياسة البنوك الفردية المحددة. في مثل هذه الظروف، فإن نمذجة نمو القروض الذي يعتمد فقط على عوامل السوق النموذجية مثل السعر والدخل وآفاق الاستثمار وتكلفة الاستبدال وما إلى ذلك ليست كافية، من شأن البيانات النوعية من البنوك التي تصف جانب العرض لنمو القروض أن تحسن التوقعات بشكل كبير، وبالتالي يبدو أن أفضل حل هو جمع معلومات المسح المصرفي وتطبيقها (Wooko, Z., 2015:5)، يؤدي النمو المفرط في القروض إلى عدم استقرار البنوك، وتحديدًا ارتفاع مخاطر الائتمان، وأن العلاقة بين نمو القروض ومخاطر الائتمان يمكن تفسيرها من خلال مشكلة الوكالة، والمنافسة القوية، وسلوك الرعي، ونقص جودة الإدارة، وقيمة الضمان. (Pasaribu, P., & Mindosa, B., 2021:93) ، وأن نمو القروض هو أحد المكونات الرئيسية للنمو الاقتصادي، لكن النمو المفرط للقروض قد يؤثر سلبًا على استقرار البنوك. وأن من العوامل المحددة التي تحدد نمو القروض المصرفية، هي سيولة البنوك، ورسملة، ومخاطر الائتمان، ومحددات أخرى محددة، مثل الحجم، والمالكين الأجانب، وعمليات الدمج والاستحواذ (M&A) (Pasaribu, P., & Mindosa, B., 2021:93)، نظرًا لأن نمو القروض يميل إلى اتباع الدورات الاقتصادية (مسايرة للتقلبات الدورية)، فإن معظم الأكاديميين يناقشون نمو القروض من عدة زوايا من أجل منع، أو على الأقل تقليل مسايرة التقلبات الدورية للبنوك. (Barraza, 2019: 925)، وتؤثر السياسة النقدية على التقلبات في نمو القروض كذلك أن عوامل الاقتصاد الكلي (التمويل المحلي والأجنبي، والتضخم، وأسعار الصرف) محورية في تفسير نمو القروض. (Leroy, A, 2019:237) وبالتالي، فإن نمو القروض يشبه "السيف ذو الحدين". فهي من ناحية وسيلة لتعظيم ثروة المساهمين وتعزيز النمو الاقتصادي، بينما من ناحية أخرى قد تكون مصدر المخاطر (مثل الإفلاس والقروض المتعثرة). باختصار، يمكن تفسير الأداء المستقبلي للبنك واستدامته من خلال نمو قروضه. (Zemel, M., 2018:32) (Foos, 2010: 2929)

تناقش العديد من الدراسات العوامل المتعلقة بالمصرف والتي أثرت على نمو القروض:

#### 1.1.3 النمو في ودائع (ودائع العملاء):

الإيداع هو مبلغ من المال يسلمه شخص إلى آخر بأي شكل من أشكال الدفع، ويكون الشخص الآخر ملزمًا بإعادته عند الطلب أو وفقًا للشروط المتفق عليها. (قانون البنك المركزي الأردني: لسنة 2000، [www.cbj.gov.jo](http://www.cbj.gov.jo))، ان النمو في ودائع الزبائن (growth in deposits) بين السنة  $t-1$  والسنة  $t$ ، ويمثل مصدر تمويل، من المتوقع أن يؤدي نمو الودائع المرتفعة إلى نمو ائتماني أعلى حيث يتوفر لدى البنوك المزيد من الأموال المتاحة. وبالتالي، من ناحية العرض، ينبغي أن يكون نمو الودائع محررًا مهمًا لنمو الائتمان، وأن البنوك التي لديها قدر أكبر من التمويل المتاح لديها القدرة على أداء وظيفة الوساطة المالية بشكل أفضل ويجب أن يكون لديها نمو إقراض أقوى (Ivanović, M. 2016: 101-118)، وودائع الزبائن من بين أمور أخرى هي مصدر الأموال لعمليات البنوك لتوليد الدخل وتحسين أدائها. تستخدم البنوك الودائع المعبأة لكسب مداخيلها وتحسين كفاية رأس المال على المدى الطويل. تعتمد معظم البنوك على ودائع العميل لتقديم القروض والسلف لعملائها. (Sharma, N. 2009:61)

### 2.1.3 الودائع الى مجموع الموجودات (السيولة):

هي النسبة بين ودائع الزبائن وإجمالي الموجودات. من الناحية النظرية، ودائع الزبائن هي المصدر الرئيسي للأموال علاوة على ذلك، فإن ودائع الزبائن هي أيضًا مصدر السيولة. كلما ادخر الناس أموالهم في البنوك، زادت السيولة لديهم وزادت الأموال المتاحة للقروض. (Bouvatier, V. & Lepetit, L., 2008: 513-526)، أشار (Ivashina, V., & Scharfstein, D, 2010:319-338) إلى أهمية الحصول على تمويل الودائع خلال الأزمة المالية 2008، والذي تم قياسه من خلال نسبة الودائع إلى الموجودات. وبالمثل أن البنوك التي تعتمد بشكل كبير على ودائعها الأساسية استمرت في الإقراض أكثر، مقارنة بالبنوك الأخرى خلال الأزمة. أن البنوك تميل إلى الإقراض بقوة استجابة لوجود ودائع أعلى. تؤثر نسب رأس مال البنوك على نمو القروض عبر القنوات التنظيمية (أي لوائح البنك المركزي) وقنوات السوق (أي الحصول على سوق رأس مال). عبر القنوات التنظيمية، تسمح مستويات رأس المال الأعلى للبنك بتقديم المزيد من القروض لأن رأس مال البنك أكبر من رأس المال الاحتياطي المطلوب. (Berger, A. N., et al, 2005: 217-222)، عبر قنوات السوق، تعني زيادة رأس المال انخفاض تكلفة الاقتراض وانخفاض تكاليف السيولة ومع ذلك، فإن بعض البنوك ذات المستويات العالية من رأس المال قد تخفض قروضها لمنع هشاشة هيكل رأس المال سيؤدي ارتفاع مستويات رأس المال المطلوبة إلى مزاحمة الودائع تحت الطلب، مما يؤدي إلى انخفاض المعروض من الائتمان، يُعرف هذا بفرضية الهشاشة المزاحمة (Chu, Y., et al, 2019:667-694)

### 3.1.3 حقوق المالكين الى إجمالي الموجودات (الرسملة):

يعد رأس المال أحد أهم البنود التي يركز العمل المصرفي عليها إذ يمثل خط الدفاع الأول لحماية أموال المودعين وتأمينها تجاه أية خسائر قد تتعرض لها المصارف، كما يمثل عنصرا هاما لزيادة ثقة المودعين بالمصرف ويعزز قدرة المصرف على البقاء والاستمرار والمنافسة، ولهذا تسعى المصارف بشكل مستمر إلى زيادة رأس المال بطرق متعددة، سنأتي إلى عرضها لاحقا بهدف دعم رأس المال وزيادته ليكون كافيا لتغطية أية مخاطر يتعرض لها المصرف خاصة المخاطر الائتمانية ولمواجهة المنافسة الشديدة في السوق المصرفي والوفاء بمتطلبات العملاء المصرفية وفقا لمعايير لجنة بازل التي تهدف إلى دعم رأس المال. وتلجأ المصارف إلى مصادر مختلفة داخلية وخارجية لزيادة رأس مالها في عملية يطلق عليها بالرسملة أي زيادة رأس المال إذ تعرف الرسملة بأنها ذلك التصرف القانوني الذي يتم بموجبه تعديل عقد المصرف بزيادة رأسماله أثناء حياة المصرف وذلك وفقا للأساليب والإجراءات التي يحددها النظام كما يمكن أن تعرف الرسملة بأنها استثمارات إضافية في المؤسسات المالية التي تحتاج إلى زيادة رأسمالها ويمكن أن ينظر إلى الرسملة بأنها عملية التحويل الكمي أو مقدار من الأرباح المحتجزة إلى رأس المال وسميت هذه العملية برسملة الأرباح لأنها تقلل من مقدار الأرباح المحتجزة التي يمكن الحصول على هذه الأرباح كمقسوم للأرباح مستقبلا. (Junker Bey, 2005:36) وبهذا فإن استراتيجية الرسملة تتمثل بزيادة رأس المال من خلال رسملة جزء من الأرباح والاحتياطيات لدى المصرف لتدعيم مركزه المالي فضلا عن أسباب ودوافع تقف وراء تبني هذه الاستراتيجية. (Al-Tai, 2010:84-85) ونسبة حق المالكين الى إجمالي الموجودات هي القيمة المحسوبة من خلال إجمالي حقوق المالكين المصرفية مقسومة على إجمالي الموجودات، هي مقياس للملاءة المصرفية. يتم الحصول على هذه النسبة من خلال مقارنة مبلغ حقوق المالكين بإجمالي الموجودات (Hanafi, 2008:35)

### 4. المتانة المالية:

#### 1.4 مفهوم المتانة المالية:

هي القوة المالية للمصارف تصب في قوة الاقتصاد والمساهمة في الحفاظ على استمرارية عمل الاقتصاد ودعم "المسؤولية الاجتماعية" للمصارف، ومشاركة القطاع المصرفي في الاستقرار المالي والنقدي، ومن أجل إثبات المتانة المالية في المؤسسات المالية، تم تحليل نموذج Altman Z-Score الذي يأخذ في الاعتبار خمسة أسباب مالية: السيولة، والربحية، والرافعة المالية، والملاءة المالية والنشاط باعتبارها تلك التي تنبأت بشكل أفضل بالإفلاس في المؤسسات وتسمح بتمييز وتحديد المؤسسات الذين يعانون من صعوبات مالية (Rufus, R., 2003:14-17)، في كثير من الحالات، تكون بعض المعرفة المسبقة ذات أهمية قصوى لتجنب الفشل وسيؤدي ذلك إلى الحفاظ على الوظائف وإعطاء رواد الأعمال الفرصة لتوليد أرباح جديدة ستفيد رائد الأعمال والمجتمع معاً في نهاية المطاف. من المتعالي تشجيع رواد الأعمال على اتخاذ تدابير من البداية.

#### 2.4 مؤشرات المتانة المالية:

تم تطوير مؤشر المتانة المالية العامة للبنك باستخدام نهج متعدد المعايير قائم على السيناريو، مع الأخذ في الاعتبار خمسة معايير مالية تحدد فئات إطار CAMEL هذه هي نسبة حقوق المالكين إلى الموجودات (EQAS)، والتي تقيس قوة رأس المال؛ نسبة خسائر القروض إلى نسبة إجمالي القروض (LLP)، كمؤشر على جودة الموجودات؛ نسبة التكلفة إلى الدخل (COST)، كمؤشر على الجودة الإدارية من حيث إدارة النفقات؛ العائد على الموجودات (ROA)، كمقياس للأرباح، والموجودات السائلة إلى الودائع ونسبة التمويل قصير الأجل (LIQ)، كمؤشر على السيولة. في الإطار متعدد المعايير المعتمد، يتم تقييم البنوك من خلال القيمة المضافة (أداء) دالة للنسب الخمسة المذكورة أعلاه. (Doumpos, M., Hasan, I., & Pasiouras, F., 2017: 513-523)

#### 5. كفاية رأس المال والرفع المالي:

##### 1.5 كفاية رأس المال:

مقدار رأس المال الذي يكون مناسباً للبنك بحيث يستطيع أداء وظائفه وأنشطته كافة دون أن يتعرض للمخاطر أو التصفية. وتعتبر كفاية رأس المال من أهم المقاييس التي يتم استخدامها للتعرف على ملاءة البنك المالية ومدى قدرته على تحمل المخاطر المحتملة أو مواجهة حالة الإعسار، فكلما ارتفعت الملاءة المالية للبنك كلما انخفض احتمال إعسار البنك. كما يقصد بكفاية رأس المال حجم أو مقدار رأس مال البنك الذي يكفي لامتصاص الخسائر التي قد تحصل وفق عمليات منح القروض أو الاستثمار أو أي عمليات أخرى قد يقوم بها البنك في إطار توظيفه أمواله، وبالتالي فإن رأس المال الكافي يعمل على توفير الطمأنينة للمودعين وللجهات الرقابية. ويمكن القول إن كفاية رأس المال تعني قدرة رأس المال المصرفي على مواجهة الخسائر والأزمات المختلفة بما لا يعرض المركز المالي للبنك للخطر. (Mohammed, 2021:29)، نسبة كفاية رأس المال (CAR) هي النسبة المئوية لرأس مال المصرف إلى الموجودات المرجحة للمخاطر، وتعكس CAR إمكانية البنك على توفير الأموال، حيث يتم استخدام الأموال المعنية لتوقع الخسائر المحتملة. يمكن تفسير نسبة CAR المتزايدة للبنوك على أنها إشارة من البنوك لتقليل المخاطر، ويشمل هذا الانخفاض في المخاطر أيضاً انخفاضاً في مخاطر الائتمان التي تقع أيضاً على جانب الموجودات، أن CAR لها تأثير سلبي كبير على القروض المتعثرة. (8: FAUZAN, F., & SAMPURNO, R. D., 2019)

#### 2.5 الرافعة المالية:

الرافعة المالية تعني أن المؤسسة تعتمد على الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية لتلبية احتياجاتها المالية، وبالتالي فإن تكاليفها الثابتة في هذه الحالة هي ديون أو فوائد مدفوعة، أما إذا عرضت الشركة أسهمها مفضلة لتلبية هذه الاحتياجات، فإن التكاليف الثابتة هي كالتالي هي عائد الأسهم المفضل الذي ستدفعه الشركة للمساهمين المفضلين لأن السهم المفضل يتمتع بأرباح مضمونة ومحددة. كما عرفت الرافعة المالية أو عامل الرفع المالي على أنها نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات، أو إلى إجمالي قيمة الشركة. فيما تعرف الرافعة المالية بأنها درجة اعتماد المنشأة في تمويل موجوداتها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت سواء أكانت قروضا، أم سندات، أم أسهم ممتازة مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها المالك كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها. (Kanaan, 2018:3 and Saoud)، يتم استخدام نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات لقياس مقدار إجمالي الموجودات الممولة من قبل الدائنين، يشير الدين المنخفض إلى إجمالي الموجودات إلى انخفاض إجمالي الموجودات الممولة من القروض الدائنة. تقلل معدلات القروض المنخفضة من مخاطر فشل الشركة في سداد القرض. يشير المستوى المنخفض للاقتراض إلى أن التزامات الشركة منخفضة بحيث يمكن تخصيص الأموال للأنشطة التشغيلية بمبالغ أكبر. (Kurniawan, C., & Suryaningsih, R., 2018: 164)، يتم تضمين نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات

(DTA) في نسبة الملاءة المالية التي تقيس قدرة الشركة لفترة طويلة من الزمن. يتم استخدام نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات لقياس مقدار إجمالي الموجودات الممولة من قبل الدائنين، وكلما ارتفعت هذه النسبة، زاد التمويل بالديون كلما زادت صعوبة حصول الشركة على قروض إضافية لأنه يخشى أن الشركة لن تكون قادرة على تغطية ديونها بموجوداتها. وعلى العكس من ذلك، فكلما انخفضت هذه النسبة، قل تمويل المصرف من الديون، أن مبلغ الدين يظهر جودة المصرف وأن الأفاق لذلك ليس جيدة في المستقبل. بالنسبة للشركات التي لديها ديون كبيرة، ستعمل الأرباح المتزايدة على تعزيز وضع حاملي السندات وأمنهم بدلاً من المساهمين. (Kurniawan, C., & Suryaningsih, R., 2018:168)

### 3.5 مؤشر الربحية:

#### 1- معدل العائد على الموجودات:

وتحتسب هذه النسبة بقسمة صافي الدخل على إجمالي الموجودات خلال الفترة. ويمكن حساب ديناميكيات العائد على الموجودات من خلال النظر في الديناميكيات غير الخطية لقيمة إجمالي الموجودات وديناميكيات صافي الربح بعد الضريبة الممنوحة. يمكن للمرء بسهولة التحقق من مدى كفاءة إدارة البنك خلال فترة زمنية ماضية معينة من خلال مراقبة تقلبات العائد على الموجودات. (Petersen, M. A., & Schoeman, I., 2008:1-6)، يعتبر العائد على الموجودات (ROA) أحد أكثر النسب المالية شيوعاً وفائدة. تم استخدام ROA في الصناعة منذ عام 1919 على الأقل عندما استخدمته شركة DuPont كأعلى نظام مثلث النسبة الخاص بها. كانت النسبة تسمى عائد الاستثمار وتم حسابها على أنها ربح / إجمالي الموجودات. لذا يطلق عليه أيضاً معدل العائد على إجمالي الموجودات، ويتم احتساب معدل العائد على الموجودات من خلال قسمة صافي الدخل (أي صافي الربح بعد الضريبة) على إجمالي الموجودات (Kanaan and Saoud, 2018:3)

#### 2-العائد على حقوق المالكين:

وتحتسب هذا المؤشر بتقسيم صافي الدخل إلى إجمالي حق المساهمين خلال الفترة. يمكن حساب ديناميكيات العائد على حقوق المساهمين من خلال النظر في معادلة ديناميكيات رأس المال السهمي المقدم وصافي الربح بعد الضريبة. (Petersen, M. A., & Schoeman, I., 2008:1-6)، وقد أكد ذلك (Monteiro, 2006:3) الذي ذكر أن العائد على حقوق المالكين ربما يكون أهم نسبة يجب على المستثمر مراعاتها. حقيقة أن ROE يمثل النتيجة النهائية لتحليل النسبة المالية المهيكلية، ويسمى أيضاً تحليل Du Pont (Robinson, Stowe, 2002:85)، (Pinto & McLeavy).

#### ت-مؤشر كفاءة الإدارة:

نسبة المصروف التشغيلي إلى مجموع الموجودات وتحتسب من خلال قسمة المصروفات التشغيلية للمصرف إلى إجمالي الموجودات. ان عنصر جودة الإدارة quality Management فهو يعكس كفاءة مجلس الإدارة ونظم الإدارة العليا وإجراءاته لتحديد، قياس، مراقبة ورقابة المخاطر، ومد وجود واستخدام السياسات والعمليات لإدارة المخاطر ضمن أهداف الإدارة العليا، إذ إن جودة الإدارة تقيم في ضوء رقابة سياسات المصرف وأدائه، من خلال ملاحظة ومعرفة سياسات المصرف المعززة بالائتمان، الاستثمارات، رأسمال، السيولة، الايداعات، والموازنات العامة لوضع فيما إذا كان المصرف سائراً بشكل صحيح، وهو مقياس جوهري للنجاح المؤسسي. (imam, 2010:20).

#### المبحث الثالث: الجانب العملي

#### 6.توصيف عينة البحث واختبار الفرضيات

##### 1.6 توصيف عينة الدراسة:

ان هذه العينة المختارة هي ثلاثة مصارف والتي تشكل نسبة (12%) من المصارف الاهلية التجارية العراقية تبدأ بياناتها من 2006 لغاية 2021 بشكل موحد كمعيار مهم للمقارنة خلال هذه السنوات ، ومن هذا المجال اتجهت البحث إلى البحث والتحليل في قطاعات سوق العراق للأوراق المالية وتناول موضوعات في غاية الأهمية للعمل المصرفي والمتمثلة في المصارف الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال استخدام المصارف عينة البحث وتحليل العلاقة بينهم، اذ تمثل مجتمع البحث في المصارف الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومن بين هذا المجتمع تم اختيار عينة تتمثل في بعض المصارف الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (3) مصارف وذلك كعينة قصدية "عمدية" تم اختيارها من قبل الباحثان ك مجال للدراسة لأسباب عدة منها اعتماد بيانات تلك المصارف بشكل رسمي من قبل سوق

العراق للأوراق المالية والجهات ذات العلاقة الرسمية وشبه الرسمية كما أن تلك المصارف تشترك بصفات عدة في الاداء كونها عملت وفقا للمتطلبات السوق الذي تتواجد فيه، اذ اعتمدت البحث على عينة من المصارف الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لإعطاء صورة عن المصارف عينة البحث نورد في الجدول (1-3) نبذة مختصرة عن كل منها:

الجدول (1-3) مصارف عينة البحث

| ت | المصرف                       | رمز المصرف | سنة التأسيس | رأس المال التأسيسي المصرح به (مليون دينار) | سنة الادراج في السوق المالية |
|---|------------------------------|------------|-------------|--------------------------------------------|------------------------------|
| 1 | مصرف الشرق الأوسط للاستثمار  | (BIME)     | 1993        | 250,000                                    | 2004                         |
| 2 | مصرف الائتمان العراقي        | (BROI)     | 1998        | 250,000                                    | 2004                         |
| 3 | مصرف موصل للتنمية والاستثمار | (BMFI)     | 2001        | 252,000                                    | 2005                         |

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات المصارف عينة البحث

## 2.6 اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الرئيسية للمصارف عينة البحث:

الفرضية الرئيسية ( $H_0$ ):

(لا يوجد أثر ذات داله احصائية بين محددات نمو القروض ومؤشرات المتانة المالية بمستوى معنوية 0.05%) والتي تتفرع الى الفرضيات الاتية:

1- اختبار الفرضية الفرعية الاولى للمصارف عينة البحث:

أ- مصرف الشرق الأوسط:

الفرضية الفرعية الاولى  $H_{01A}$  (لا يوجد تأثير دال احصائيا بين محددات نمو القروض ومؤشر  $ROA$ ) تم تلخيص نتائج تقدير نموذج "الانحدار المتعدد" الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق المالكين الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر  $ROA$  لمصرف (الشرق الأوسط) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig وفق جدول (2-3) ادناه.

"جدول" (2-3) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المدمج لمتغير  $ROA$  لمصرف الشرق الأوسط

| التقدير         | Sig    | R <sup>2</sup> | Adjusted R <sup>2</sup> | F     | Sig   |
|-----------------|--------|----------------|-------------------------|-------|-------|
| $\hat{\beta}_0$ | -0.189 | 0.456          | 0.320                   | 3.349 | 0.056 |
| $\hat{\beta}_1$ | 0.249  |                |                         |       |       |
| $\hat{\beta}_2$ | 0.162  |                |                         |       |       |
| $\hat{\beta}_3$ | -0.012 |                |                         |       |       |

المصدر: من عمل الباحثان استنادا الى مخرجات "برنامج Spss v.23"

اذ نلاحظ من الجدول (2-3) ان مقدار "معامل التحديد للنموذج" بلغت (0.456)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير "ما مقداره 45%" من التغيرات في المتغير التابع والتغيرات المتبقية 55% ترجع "لمتغيرات" اخرى لم تضمن في "النموذج" دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنويًا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.05$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها (0.05) تساوي مستوى المعنوية المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الاولى  $H_{01A}$  والتي تنص على ان "جميع المتغيرات المستقلة" لا يوجد لها أثر في "المتغير المعتمد"  $ROA$ .

ب- مصرف الائتمان:

الفرضية الفرعية الاولى  $H_{01A}$

(لا يوجد تأثير دال احصائيا بين محددات نمو القروض ومؤشر  $ROA$ )

تم تلخيص نتائج تقدير "نموذج الانحدار المتعدد" الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق المالكين الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر ROA لمصرف (الائتمان) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (3-3) ادناه.

جدول (3-5) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المدمج لمتغير ROA لمصرف الائتمان

| التقدير         | Sig    | R <sup>2</sup> | Adjusted R <sup>2</sup> | F     | Sig   |
|-----------------|--------|----------------|-------------------------|-------|-------|
| $\hat{\beta}_0$ | 0.066  | 0.352          | 0.621                   | 9.179 | 0.002 |
| $\hat{\beta}_1$ | 0.007  | 0.932          |                         |       |       |
| $\hat{\beta}_2$ | -0.111 | 0.144          |                         |       |       |
| $\hat{\beta}_3$ | -0.023 | 0.066          |                         |       |       |

المصدر: من عمل الباحثان استنادا الى مخرجات "برنامج Spss v.23"

اذ نلاحظ من الجدول (3-3) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت (0.697)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير "ما مقداره 69%" من التغيرات في المتغير التابع والتغيرات المتبقية 31% ترجع "لمتغيرات أخرى" لم تضمن في نموذج البحث دمج مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية (Sig=0.002) التابعة لاختبار F قيمتها "اقل من مستوى المعنوية" المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الاولى H<sub>01A</sub> والتي تنص على ان جميع "المتغيرات المستقلة" لا يوجد لها أثر في "المتغير المعتمد" ROA.

ج-مصرف موصل للتنمية والاستثمار:

الفرضية الفرعية الاولى H<sub>01A</sub>

(لا يوجد تأثير دال احصائياً بين محددات نمو القروض ومؤشر ROA)

تم تلخيص نتائج تقدير "نموذج الانحدار المتعدد" الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق المالكين الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر ROA لمصرف (موصل) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (4-3) ادناه.

جدول (4-3) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المدمج لمتغير ROA لمصرف موصل للتنمية

| التقدير         | Sig    | R <sup>2</sup> | Adjusted R <sup>2</sup> | F     | Sig   |
|-----------------|--------|----------------|-------------------------|-------|-------|
| $\hat{\beta}_0$ | 0.103  | 0.061          | 0.389                   | 4.183 | 0.035 |
| $\hat{\beta}_1$ | -0.034 | 0.521          |                         |       |       |
| $\hat{\beta}_2$ | -0.120 | 0.061          |                         |       |       |
| $\hat{\beta}_3$ | -0.013 | 0.071          |                         |       |       |

المصدر: من عمل الباحثان استنادا الى مخرجات "برنامج Spss v.23"

اذ نلاحظ من الجدول (4-3) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت (0.511)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير مقداره 51% من التغيرات في المتغير التابع والتغيرات المتبقية 49% ترجع "لمتغيرات أخرى" لم تضمن في نموذج دمج مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية (Sig=0.035) التابعة لاختبار F قيمتها "اقل من مستوى المعنوية" المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الاولى H<sub>01A</sub> والتي تنص على ان جميع "المتغيرات المستقلة" لا يوجد لها اثر في المتغير التابع ROA. مما سبق يتضح ان "المتغيرات المستقلة" لها تأثير معنوي في المتغير التابع، للمصارف عينة البحث (مصرف الشرق الأوسط ومصرف الائتمان ومصرف موصل للتنمية والاستثمار)

2- اختبار الفرضية الثانية الفرعية لبنوك عينة البحث

أ-مصرف الشرق الأوسط:

الفرضية الثانية الفرعية H<sub>01B</sub>

(لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية بين محددات نمو القروض ومؤشر ROE)

تم تلخيص نتائج تقدير "نموذج الانحدار المتعدد" الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق المالكين الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر ROE لمصرف (الشرق الاوسط) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (5-3) ادناه.

جدول (5-3) تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات محددات نمو القروض و ROE لمصرف الشرق الاوسط

| التقدير         | Sig    | R <sup>2</sup> | Adjusted R <sup>2</sup> | F     | Sig   |
|-----------------|--------|----------------|-------------------------|-------|-------|
| $\hat{\beta}_0$ | -0.395 | .5940          | 0.492                   | 5.845 | 0.011 |
| $\hat{\beta}_1$ | 0.711  |                |                         |       |       |
| $\hat{\beta}_2$ | 0.107  |                |                         |       |       |
| $\hat{\beta}_3$ | 0.043  |                |                         |       |       |

المصدر: من عمل الباحثان استنادا الى مخرجات "برنامج Spss v.23"

اذ نلاحظ من الجدول (5-3) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ( $R^2=0.594$ )، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير مقدار 59% من التغيرات في المتغير التابع والتغيرات المتبقية 41% ترجع "لمتغيرات أخرى" لم تضمن في نموذج البحث دمج مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنويًا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.011$ ) التابعة لاختبار F قيمتها "اقل من مستوى المعنوية" المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الثانية H02B ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على (يوجد تأثيراً لجميع المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد ROE).

ب-مصرف الائتمان:

الفرضية الثانية الفرعية H01B

(لا يوجد تأثير ذات دال احصائيا بين محددات نمو القروض ومؤشر ROE)

تم تلخيص نتائج تقدير "نموذج الانحدار المتعدد" الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق المالكين الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر ROE لمصرف (الائتمان) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (6-3) ادناه.

جدول (6-3) تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات محددات نمو القروض و ROE لمصرف الائتمان

| التقدير         | Sig    | R <sup>2</sup> | Adjusted R <sup>2</sup> | F     | Sig   |
|-----------------|--------|----------------|-------------------------|-------|-------|
| $\hat{\beta}_0$ | 0.229  | 0.7060         | 0.632                   | 9.591 | 0.002 |
| $\hat{\beta}_1$ | 0.125  |                |                         |       |       |
| $\hat{\beta}_2$ | -0.478 |                |                         |       |       |
| $\hat{\beta}_3$ | 0.027- |                |                         |       |       |

المصدر: من عمل الباحثان استنادا الى مخرجات "برنامج Spss v.23"

اذ نلاحظ من الجدول (6-3) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ( $R^2=0.706$ )، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير مقدار تقريبا 71% من التغيرات في المتغير التابع والتغيرات المتبقية 29% ترجع "لمتغيرات أخرى" لم تتضمن في نموذج الانحدار دمج مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنويًا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.002$ ) التابعة لاختبار F قيمتها مقارنة مع المستوى المعنوي المحدد قليل للاختبار  $\alpha = 0.05$ ، وفق لذلك "نقبل الفرضية الفرعية الثانية البديلة الثانية H02B" والتي تنص على (يوجد اثرا لجميع المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد ROE).

ج-مصرف موصل للتنمية والاستثمار:

الفرضية الثانية الفرعية H01B

(لا يوجد تأثير دال احصائيا بين محددات نمو القروض ومؤشر (ROE) تم تلخيص نتائج تقدير "نموذج الانحدار المتعدد" الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق المالكين الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر ROE لمصرف (موصل) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (7-3) ادناه.

**جدول (7-3) تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات محددات نمو القروض و ROE لمصرف موصل للتنمية والاستثمار**

| التقدير         | Sig    | R <sup>2</sup> | Adjusted R <sup>2</sup> | F      | Sig   |
|-----------------|--------|----------------|-------------------------|--------|-------|
| $\hat{\beta}_0$ | 0.312  | 0.845          | 0.807                   | 21.849 | 0.000 |
| $\hat{\beta}_1$ | -0.045 |                |                         |        |       |
| $\hat{\beta}_2$ | -0.415 |                |                         |        |       |
| $\hat{\beta}_3$ | -0.043 |                |                         |        |       |

المصدر: من عمل الباحثان استنادا الى مخرجات "Spss v.23"

اذ نلاحظ من الجدول (7-3) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ( $R^2=0.845$ )، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير مقدار 84% من التغيرات في المتغير التابع والتغيرات المتبقية 16% ترجع "المتغيرات أخرى" لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنويا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.000$ ) التابعة لاختبار F قيمتها "اقل من مستوى المعنوية" المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الثانية  $H_{02B}$  ونقبل البديلة والتي تنص على (يوجد تأثيراً لجميع المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد ROE). مما سبق يتضح ان المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي في متغير التابع، للمصارف عينة البحث (مصرف الشرق الأوسط ومصرف الائتمان ومصرف موصل للتنمية والاستثمار)

### 3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للمصارف عينة البحث:

أ-مصرف الشرق الأوسط:

الفرضية الثالثة الفرعية  $H_{01C}$

(لا يوجد تأثير دال احصائيا بين محددات نمو القروض ومؤشر المصروفات التشغيلية) تم تلخيص نتائج تقدير "نموذج الانحدار المتعدد" الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق المالكين الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (المصروفات التشغيلية) لمصرف (الشرق الأوسط) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (8-3) ادناه.

**جدول (8-3) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر المصروفات التشغيلية لمصرف الشرق الأوسط**

| التقدير         | Sig    | R <sup>2</sup> | Adjusted R <sup>2</sup> | F     | Sig   |
|-----------------|--------|----------------|-------------------------|-------|-------|
| $\hat{\beta}_0$ | 0.982  | 0.093          | -0.134                  | 0.409 | 0.750 |
| $\hat{\beta}_1$ | 0.078  |                |                         |       |       |
| $\hat{\beta}_2$ | 0.056  |                |                         |       |       |
| $\hat{\beta}_3$ | -0.008 |                |                         |       |       |

المصدر: من عمل الباحثان استنادا الى مخرجات "Spss v.23"

اذ نلاحظ من الجدول (8-3) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ( $R^2=0.093$ )، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير مقدار 0.09% من التغيرات في المتغير التابع والتغيرات المتبقية 91% ترجع "المتغيرات أخرى" لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنويا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.750$ ) التابعة لاختبار F قيمتها اعلى من المستوى المعنوي المحدد للاختبار

$\alpha = 0.05$  ، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الثالثة العدمية  $H_{01C}$ ، التي تنص على ان جميع "المتغيرات المستقلة" لا يوجد لها أثر في المتغير المعتمد (المصروفات التشغيلية).

#### ب-مصرف الائتمان العراقي:

"الفرضية الثالثة الفرعية  $H_{01C}$ "

(لا يوجد تأثير دال احصائيا بين محددات نمو القروض ومؤشر المصروفات التشغيلية) تم تلخيص نتائج تقدير "نموذج الانحدار المتعدد" الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق المالكين الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (المصروفات التشغيلية) لمصرف (الائتمان العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (9-3) ادناه.

جدول (9-3) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر المصروفات التشغيلية لمصرف الائتمان العراقي

| التقدير         | Sig    | R <sup>2</sup> | Adjusted R <sup>2</sup> | F     | Sig   |
|-----------------|--------|----------------|-------------------------|-------|-------|
| $\hat{\beta}_0$ | -0.014 | 0.493          | 0.367                   | 3.897 | 0.037 |
| $\hat{\beta}_1$ | 0.057  |                |                         |       |       |
| $\hat{\beta}_2$ | 0.004  |                |                         |       |       |
| $\hat{\beta}_3$ | -0.010 |                |                         |       |       |

المصدر: من عمل الباحثان استنادا الى مخرجات "برنامج Spss v.23"

اذ نلاحظ من الجدول (9-3) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ( $R^2=0.493$ )، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير مقداره 50% من التغيرات في المتغير التابع والتغيرات المتبقية 50% ترجع "المتغيرات أخرى" لم تضمن في النموذج دمج مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنويًا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.037$ ) التابعة لاختبار F قيمتها أقل من المستوى المعنوي المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثالثة العدمية  $H_{01C}$  والتي تنص على ان جميع "المتغيرات المستقلة" لا يوجد لها أثر في المتغير التابع (المصروفات التشغيلية).

#### ج-مصرف موصل للتنمية والاستثمار:

"الفرضية الثالثة الفرعية  $H_{01C}$ "

(لا يوجد تأثير دال احصائيا بين محددات نمو القروض ومؤشر المصروفات التشغيلية) تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق المالكين الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (المصروفات التشغيلية) لمصرف (موصل للتنمية) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (10-3) ادناه.

جدول (10-3) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر المصروفات التشغيلية لمصرف موصل للتنمية

| التقدير         | Sig    | R <sup>2</sup> | Adjusted R <sup>2</sup> | F     | Sig   |
|-----------------|--------|----------------|-------------------------|-------|-------|
| $\hat{\beta}_0$ | -0.033 | 0.580          | 0.475                   | 5.518 | 0.013 |
| $\hat{\beta}_1$ | 0.077  |                |                         |       |       |
| $\hat{\beta}_2$ | 0.027  |                |                         |       |       |
| $\hat{\beta}_3$ | -0.018 |                |                         |       |       |

المصدر: من عمل الباحثان استنادا الى مخرجات "برنامج Spss v.23"

اذ نلاحظ من الجدول (10-3) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ( $R^2=0.580$ )، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير مقدار 58% من التغيرات في المتغير التابع والتغيرات المتبقية 42% ترجع "المتغيرات أخرى" لم تضمن في النموذج تدمج مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنويًا اذ نلاحظ ان مستوى

المعنوية (Sig=0.013) التابعة لاختبار F قيمتها "أقل من مستوى المعنوية" المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية البديلة الثالثة  $H_{01C}$  والتي تنص على ان (جميع المتغيرات المستقلة يوجد لها تأثير في "المتغير المعتمد" (المصروفات التشغيلية). مما سبق يتضح ان المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي في المتغير المعتمد، للمصارف عينة البحث (فقط مصرف الائتمان ومصرف موصل للتنمية والاستثمار) اما مصرف الشرق الأوسط غير معنوي وغير دال احصائيا.

#### 7. اختبار الفرضية الرابعة الفرعية للمصارف:

##### أ- مصرف الشرق الأوسط:

##### الفرضية الرابعة الفرعية $H_{01D}$

(لا يوجد تأثير دال احصائيا بين محددات نمو القروض ومؤشر كفاية رأس المال) تم تلخيص نتائج تقدير "نموذج الانحدار المتعدد" الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق المالكين الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (كفاية رأس المال) لمصرف (الشرق الأوسط) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (11-3) ادناه.

جدول (11-3) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر كفاية رأس المال لمصرف الشرق الأوسط

| التقدير         | Sig    | R <sup>2</sup> | Adjusted R <sup>2</sup> | F      | Sig   |
|-----------------|--------|----------------|-------------------------|--------|-------|
| $\hat{\beta}_0$ | 0.620  | 0.818          | 0.773                   | 18.025 | 0.000 |
| $\hat{\beta}_1$ | -0.540 |                |                         |        |       |
| $\hat{\beta}_2$ | 1.622  |                |                         |        |       |
| $\hat{\beta}_3$ | 0.131  |                |                         |        |       |

المصدر: من عمل الباحثان استنادا الى مخرجات "برنامج Spss v.23"

اذ نلاحظ من الجدول (11-3) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ( $R^2=0.818$ )، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 81% من التغيرات في المتغير التابع والتغيرات المتبقية 19% ترجع "للمتغيرات أخرى" لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنويًا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية (Sig=0.000) التابعة لاختبار F قيمتها قليلة مقارنة مع المستوي المعنوي المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$  ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الرابعة  $H_{01D}$  ونقبل البديلة والتي تنص على ان جميع "المتغيرات المستقلة" لا يوجد لها اثر في "المتغير التابع" كفاية رأس المال.

##### ب- مصرف الائتمان العراقي:

##### الفرضية الرابعة الفرعية $H_{01D}$

(لا يوجد تأثير دال احصائيا بين محددات نمو القروض ومؤشر كفاية رأس المال) تم تلخيص نتائج تقدير "نموذج الانحدار المتعدد" الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق المالكين الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (كفاية رأس المال) لمصرف (الائتمان) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (12-3) ادناه.

جدول (12-3) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر كفاية رأس المال لمصرف الائتمان العراقي

| التقدير         | Sig    | R <sup>2</sup> | Adjusted R <sup>2</sup> | F      | Sig   |
|-----------------|--------|----------------|-------------------------|--------|-------|
| $\hat{\beta}_0$ | 1.737  | 0.719          | 0.648                   | 10.220 | 0.001 |
| $\hat{\beta}_1$ | -1.198 |                |                         |        |       |
| $\hat{\beta}_2$ | 3.737  |                |                         |        |       |
| $\hat{\beta}_3$ | 0.473  |                |                         |        |       |

المصدر: من عمل الباحثان استنادا الى مخرجات "برنامج Spss v.23"

اذ نلاحظ من الجدول (12-3) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ( $R^2=0.719$ )، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 71% من التغيرات في المتغير التابع والتغيرات المتبقية 29% ترجع "للمتغيرات أخرى" لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.001$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها اقل من المستوى المعنوي المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الرابعة  $H_{01D}$  ونقبل البديلة والتي تنص على ان جميع "المتغيرات المستقلة" يوجد لها اثر في المتغير التابع "كفاية رأس المال".

### ج-مصرف موصل للتنمية والاستثمار:

الفرضية الرابعة الفرعية  $H_{01D}$

(لا يوجد تأثير دال احصائيا بين محددات نمو القروض ومؤشر كفاية راس المال)  
تم تلخيص نتائج تقدير "نموذج الانحدار المتعدد" الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق المالكين الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (كفاية رأسمال) لمصرف (موصل) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها  $Sig$  في الجدول (13-3) ادناه.

جدول (13-3) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر كفاية راس المال لمصرف موصل للتنمية والاستثمار

| التقدير   | Sig    | $R^2$ | Adjusted $R^2$ | F     | Sig   |
|-----------|--------|-------|----------------|-------|-------|
| $\beta_0$ | 0.095  | 0.710 | 0.638          | 9.816 | 0.001 |
| $\beta_1$ | -0.140 |       |                |       |       |
| $\beta_2$ | 2.313  |       |                |       |       |
| $\beta_3$ | -0.272 |       |                |       |       |

المصدر: من عمل الباحثان استنادا الى مخرجات "برنامج Spss v.23"

اذ نلاحظ من الجدول (13-3) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ( $R^2=0.710$ )، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 71% من التغيرات في المتغير التابع والتغيرات المتبقية 29% ترجع للمتغيرات الاخرى لم تضمن في النموذج تدمج مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.001$ ) التابعة لاختبار  $F$  قيمتها "اقل من مستوى المعنوية" المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية  $H_{01D}$  والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير التابع (كفاية رأس المال). مما سبق يتضح ان "المتغيرات المستقلة" لها تأثير معنوي في المتغير المعتمد، للمصارف عينة البحث (مصرف الشرق الأوسط ومصرف الائتمان ومصرف موصل للتنمية والاستثمار)

### 8. اختبار الفرضية الفرعية الخامسة للمصارف عينة البحث:

أ-مصرف الشرق الأوسط:

الفرضية الخامسة الفرعية  $H_{01E}$

(لا توجد تأثير دال احصائيا بين محددات نمو القروض ومؤشر الرافعة المالية)  
تم تلخيص نتائج تقدير "نموذج الانحدار المتعدد" الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق المالكين الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (الرافعة المالية) لمصرف (الشرق الاوسط) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها  $Sig$  في الجدول (14-3) ادناه.

جدول (14-3) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر الرافعة المالية

| التقدير   | sig     | $R^2$ | Adjusted $R^2$ | F      | Sig   |
|-----------|---------|-------|----------------|--------|-------|
| $\beta_0$ | 0.626   | 0.834 | 0.793          | 20.108 | 0.000 |
| $\beta_1$ | - 0.676 |       |                |        |       |
| $\beta_2$ | -0.434  |       |                |        |       |

|           |         |       |  |  |  |  |
|-----------|---------|-------|--|--|--|--|
| $\beta_3$ | - 0.026 | 0.762 |  |  |  |  |
|-----------|---------|-------|--|--|--|--|

المصدر: من عمل الباحثان استنادا الى مخرجات "برنامج Spss v.23"

اذ نلاحظ من الجدول (3-14) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ( $R^2=0.834$ )، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير مقداره 83% من التغيرات في المتغير التابع والتغيرات المتبقية 27% ترجع للمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنويا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.000$ ) التابعة لاختبار F قيمتها اقل من المستوى المعنوي المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الخامسة ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة يوجد لها اثر في المتغير التابع (الرفع المالي).

#### ب- مصرف الائتمان العراقي:

الفرضية الخامسة الفرعية  $H_{01E}$

(لا توجد تأثير دال احصائيا بين محددات نمو القروض ومؤشر الرافعة المالية)  
تم تلخيص نتائج تقدير "نموذج الانحدار المتعدد" الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق المالكين الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (الرافعة المالية) لمصرف (الائتمان العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (3-15) ادناه.

جدول (3-15) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر الرافعة المالية

| التقدير   | sig     | $R^2$ | Adjusted $R^2$ | F     | Sig   |
|-----------|---------|-------|----------------|-------|-------|
| $\beta_0$ | 1.873   | 0.000 | 0.435          | 4.855 | 0.019 |
| $\beta_1$ | - 0.958 | 0.003 |                |       |       |
| $\beta_2$ | -0.862  | 0.003 |                |       |       |
| $\beta_3$ | - 0.038 | 0.361 |                |       |       |

المصدر: من عمل الباحثان استنادا الى مخرجات "برنامج Spss v.23"

اذ نلاحظ من الجدول (3-15) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ( $R^2=0.548$ )، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير مقداره 54% من التغيرات في المتغير التابع والتغيرات المتبقية 46% ترجع للمتغيرات الاخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنويا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ( $Sig=0.019$ ) التابعة لاختبار F قيمتها اقل من المستوى المعنوي المحدد للاختبار  $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الخامسة ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ان المتغيرات المستقلة جميعا يوجد لها اثر في المتغير التابع (الرفع المالي).

#### ج- مصرف موصل للتنمية والاستثمار:

"الفرضية الخامسة الفرعية "  $H_{01E}$

(لا يوجد تأثير دال احصائيا بين محددات نمو القروض ومؤشر الرافعة المالية)  
تم تلخيص نتائج تقدير "نموذج الانحدار المتعدد" الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق المالكين الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (الرافعة المالية) لمصرف (موصل للتنمية والاستثمار) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (3-16) ادناه.

جدول (3-16) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر الرافعة المالية

| التقدير   | sig     | $R^2$ | Adjusted $R^2$ | F     | Sig   |
|-----------|---------|-------|----------------|-------|-------|
| $\beta_0$ | 0.089   | 0.374 | 0.180          | 2.096 | 0.154 |
| $\beta_1$ | - 0.085 | 0.450 |                |       |       |

|                     |         |       |  |  |  |  |
|---------------------|---------|-------|--|--|--|--|
| $\widehat{\beta}_2$ | - 0.015 | 0.907 |  |  |  |  |
| $\widehat{\beta}_3$ | 0,030   | 0.060 |  |  |  |  |

المصدر: من عمل الباحثان استنادا الى مخرجات "Spss v.23"

اذ نلاحظ من الجدول (3-16) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ( $R^2=0.344$ )، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير مقداره 34% من التغيرات في المتغير التابع والتغيرات المتبقية 66% ترجع للمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج تدمج مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى معنوية 0.154 التابع لاختبار  $f$ ، قيمتها أكبر من المستوى المعنوي "المحدد لاختبار 0.05 لذلك نقبل الفرضية الفرعية العدمية والتي تنص على ان المتغيرات المستقلة جميعها لا يوجد لها أثر في المتغير التابع. مما سبق يتضح ان المتغيرات المستقلة جميعها لها أثر معنوي في المتغير التابع للمصارف عينة البحث. (فقط مصرف الشرق الأوسط ومصرف الائتمان)، اما مصرف موصل فهو غير دال احصائيا وغير معنوي.

#### المبحث الرابع:

#### 9. الاستنتاجات والتوصيات

##### 1.9 الاستنتاجات:

توصل البحث لعدد من الاستنتاجات هي:

- 1- ان محددات نمو القروض مثل نمو الودائع والودائع الى الموجودات وحق المالكين الى الموجودات وغيرها تؤثر في نمو قروض المصارف الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية و ان تأثير هذه المحددات يختلف بقوته ونوعه باختلاف الدول وقطاعات الاعمال.
- 2-وفق "التحليل الاحصائي ان النتائج ذات دلالة إحصائية وذات تأثير معنوي لمحددات نمو القروض على مؤشرات المتانة المالية.
- 3- وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن البنك "الشرق الاوسط" فقط من عينة البحث وفق الفرضية الفرعية الثالثة ان التأثير غير معنوي وغير دال احصائي وهذا يعني لا تؤثر محددات نمو القروض على مؤشرات المصروفات التشغيلية الى الموجودات.
- 4-وأظهرت نتائج التحليل الاحصائي ان المصرف "موصل" فقط من عينة البحث وفق الفرضية الفرعية الخامسة ان التأثير غير معنوي وغير دال احصائي وهذا يعني لا تؤثر محددات نمو القروض على مؤشرات الرافعة المالية.

##### 2.9 التوصيات:

بعد معرفة اهم الاستنتاجات لابد من اعطاء توصيات تعزز ذلك:

- 1-إجراء دراسات إضافية خاصة للقطاعات النشطة والتي لم تتم تغطيتها في الدراسات السابقة وكذلك استخدام المحددات الاخرى والبحث عن محددات جديدة لنمو القروض لدراسة تأثيرها على القيمة السوقية المضافة عبر توسط المتانة المالية.
- 2- أي تشجيع البنوك على إيجاد آليات جديدة وطرق سليمة تمكنها من الاستفادة بشكل أفضل من الودائع المتاحة لها لتحقيق أرباح.
- 3- حاجة السوق العراقي للأوراق المالية وكذلك إدارة البنوك إلى الاهتمام بالقوة المالية ومؤشراتها، أي ضرورة توعية مجتمع الاستثمار العراقي، من خلال عقد الندوات وورش العمل، لدوره في نمو البنوك.
- 4-الاعتماد على الخبراء وذوي الخبرة في مجال نمو القروض ومحدداتها في تحديد النمو المناسب الذي يعتمد عليه المصرف وتنمية الاقتصاد بالمحصلة.

#### Resources

1. Al-Imam, Salah al-Din Muhammad Amin, Banks, Modern Book Institution, Lebanon, Administrative Technical College - Baghdad, Using the CAMELS Classification System for Banks, Applied Research in a Sample of Iraqi Private Banks in Achieving Financial Safety, Al-Mansour Newspaper - Issue (13) 2010 Issue (13)

2. Al-Taei, Saja Fathi Muhammad, Bank capitalization and its role in enhancing competitiveness, Banking and Financial Sciences University of Mosul, College - Tikrit University - Management and Economics, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences / 19 - Issue / 6 - Volume / 2010
3. Barraza, S., Civelli, A., & Zaniboni, N. (2019). Business and the transmission of monetary policy. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, Vol. 54, No. 2, pp. 925-965.
4. Berger, R. (2015). Now I see it, now I don't: Researcher's position and reflexivity in qualitative research. *Qualitative research*, 15(2), 219-234.
5. Bouvatier, V., & Lepetit, L. (2008). Banks' procyclical behavior: Does provisioning matter? *Journal of international financial markets, institutions and money*, 18(5), 513-526.
6. Cankir Bey, Maha Mustafa, "Iraqi banking between the two options of capitalization and merger," an unpublished master's thesis, College of Administration and Economics, University of Mosul, 2005
7. Chu, Y., Zhang, D., & Zhao, Y. (2019). Bank capital and lending: evidence from syndicated loans. *Journal of Financial Quantitative Analysis*, Vol. 54, No. 2, pp. 667-694.
8. Correia, C., Flynn, D., Uliana, E. & Wormald, M. 2003. *Financial management*. 5th Edition. Cape Town: Juta.
9. Doumpos, M., Hasan, I., & Pasiouras, F. (2017). Bank overall financial strength: Islamic versus conventional banks. *Economic Modelling*, 64, 513-523.
10. FAUZAN, F., & SAMPURNO, R. D. (2019). PENGARUH LDR, CAR, LAR, LOAN GROWTH DAN ASSET GROWTH TERHADAP NPL (Study Kasus pada Perbankan Umum Konvensional yang Terdaftar di Bursa Efek Indonesia Periode 2013-2017) (Doctoral dissertation, Fakultas Ekonomika dan Bisnis).
11. Firer, C., Ross, S.A., Westerfield, R.W. & Jordan, B.D. 2004. *Fundamentals of corporate finance*. 3rd South African edition. New York: McGraw-Hill.
12. Foos, D., Norden, L., & Weber, M. (2010). Loan growth and riskiness of banks. *Journal of Banking & Finance*, 34(12), 2929-2940.
13. Ivashina, V., & Scharfstein, D. (2010). Loan syndication and credit cycles. *American Economic Review*, 100(2), 57-61.
14. Kanaan, Ali, & I'll be back, Ali. (2018). The Effect of Leverage on Profitability An Applied Study on Non-Financial Companies Listed on the Damascus Stock Exchange, *Journal of Financial and Banking Studies*, "Legal Considerations in Consolidating Banks," Volume 11, Issue Two, June 1997, Financial and Banking Research Center, translated article
15. Kurniawan, C., & Suryaningsih, R. (2018). Pengaruh konservatisme akuntansi, debt to total assets ratio, likuiditas, profitabilitas, dan ukuran perusahaan terhadap kualitas laba. *Journal Ekonomi, Manajemen, Akuntansi*, 21(2).
16. Leroy, A., & Lucotte, Y. (2019). Competition and credit procyclicality in European banking. *Journal of Banking and Finance*, Vol. 99, pp. 237-251.
17. Monteiro, A. 2006. 'A quick guide to financial ratios. *The Citizen, Moneyweb Business Insert*, 6 May:3.

18. Muhammad, Amjad Ibrahim. (2021). The relationship between capital adequacy and liquidity in the Saudi banking sector. *Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies*, 29(3)
19. Pasaribu, P., & Mindosa, B. (2021). THE BANK SPECIFIC DETERMINANTS OF LOAN GROWTH AND STABILITY: EVIDENCE FROM INDONESIA. *Journal of Indonesian Economy & Business*, 36(2).
20. Perera, A., Ralston, D., & Wickramanayake, J. (2013). Central bank financial strength and inflation: Is there a robust link? *Journal of Financial Stability*, 9(3), 399-414.
21. Petersen, M. A., & Schoeman, I. (2008, July). Modeling of banking profit via return-on-assets and return-on-equity. In *Proceedings of the World Congress on Engineering* (Vol. 2, No. 1, pp. 12-37).
22. Rufus, R. (2003). Financial ratios: Use, predictive power and the Z-Score. *The Valuation Examiner*, 14-17.
23. Sharma, N. (2009). *Banking and finance*. Vaigar Nagarn.
24. Stowe, J.D., Robinson, T.R., Pinto, J.E. & McLeavy, D.W. 2002. *Analysis of equity investments: Valuation*. Baltimore: AIMR.
25. Wang, Q. Q., Gonell, S., Leenders, S. H., Dürr, M., Ivanović-Burmazović, I., & Reek, J. N. (2016). Self-assembled nanospheres with multiple endohedral binding sites pre-organize catalysts and substrates for highly efficient reactions. *Nature Chemistry*, 8(3), 225-230.
26. [www.cbj.gov.jo](http://www.cbj.gov.jo)